

مدخل للدراسات المستقبلية

أولاً: السياق التاريخي لتطور الدراسات المستقبلية.

يشكل إدراك البعد الزمني للظاهرة الإنسانية في كينونتها بوصلة استيعاب الحقل المعرفي للدراسات المستقبلية. فالزمن يتضمن ثلوث ظرفي، يتمثل في الماضي والحاضر والمستقبل. فالماضي هو كل ما يتصل بما سبق، والحاضر هو تعبير عن الوضع القائم في حالة حركية أو ديناميكية. أما المستقبل؛ فيعبر عما هو قادم بعد الحاضر. ويكمن الفرق بين هذا الثلوث الظرفي في أن الماضي يعبر عن حقيقة قائمة بذاتها لا يمكن تغييرها تماماً في حين يمثل الحاضر عملية صيرورة ديناميكية قيد التشكل ولم تكتمل معالمها بعد. بينما يشكل المستقبل السياق الزمني الوحيد أمام الإرادة الإنسانية للتدخل فيه مع الأخذ بعين الاعتبار كافة الاحتمالات بشأن الظاهرة محل الدراسة والتحليل من خلال توفير وتوظيف مناهج وأساليب وتقنيات الدراسات المستقبلية.

ثمة جدال واسع من لدن الباحثين والمحللين حول مسألة التحقيب الزمني لبروز الدراسات المستقبلية أو بالأحرى الضبط الدقيق للفترة الزمنية التي ظهر فيها الاهتمام بالدراسات المستقبلية. لإمارة اللثام على هذه المسألة، أجمع المحللون ومن أبرزهم الدكتور/ وليد عبد الحي على تحديد ثلاث مراحل تاريخية متسلسلة كرونولوجياً، مر بها حقل الدراسات المستقبلية، وهي على النحو التالي:

- (1) مرحلة اليوتوبيا،

- (2) مرحلة التخطيط،

- (3) مرحلة النماذج العالمية

1- مرحلة اليوتوبيا:

تنطلق بوصلة الفكر السياسي خصوصاً، والدراسات المستقبلية عموماً من محطة مرحلة اليوتوبيا وتحديداً في العهد الإغريقي. فأفلاطون في نظره لما يجب أن يكون عليه المجتمع مستقبلاً، كان أول من تناول حقل الدراسات المستقبلية، حينما تصور جمهورية من ثلاث طبقات، وهي: طبقة الفلاسفة الحكام، وطبقة الجنود المحاربين، وطبقة عامة الشعب، جمهورية تقوم أساساً على العدالة. وهذه الأخيرة تتحقق - في نظره - عندما تؤدي كل طبقة وظيفتها، فيحدث نوع من الانسجام والتناغم. ورؤيته للمستقبل تتمثل في شيء ما، قد يحدث في المستقبل، لكنه ليس بالحاضر في زمانه. أما القديس أوغسطين؛ فقد تصور صراعاً بين

مدينة الله، التي تقوم أساسا على الفضيلة ومدينة الإنسان، التي تقوم على الغرور والشر، مفترضا أن النصر حليف المدينة الأولى، وعلى الناس أن يسعوا لترجمتها إلى واقع ملموس. ومع نهاية القرن الخامس عشر، تصور توماس مور Thomas Moor في كتابه الموسوم بـ: "اليوتيبيا"، فكرة تحقيق المجتمع المثالي الخالي من كافة أساليب العنف والظلم والاضطهاد. وفي أواخر القرن السادس عشر، أصدر الفيلسوف الإنجليزي فرانسيس بيكون Francis Bacon كتاب بعنوان "أطلنطا الجديدة New Atlantic"، وفيه يتصور أفكار مستقبلية عن العالم، يرسم من خلالها معالم مجتمع علماني أفضل للبشرية

غير أن البدايات المنهجية للدراسات المستقبلية تعود إلى القرن التاسع عشر، وتحديدًا مع القس الإنجليزي توماس مالتوس Thomas Malthus في مقاله عن الكثافة السكانية Population Growth، عرض فيه رؤيته التشاؤمية للنمو الديمغرافي لتسوية التناقض الاجتماعي، جراء الثورة الصناعية، والتمثلة في التمايز الطبقي في ظل سيطرة الرأسمالية في المجتمع البريطاني آنذاك. وهناك من يرجعها إلى المفكر الفرنسي المركزي دو كوندورسيه De Condorcet في مؤلفه الموسوم بـ: "مخطط لصورة تاريخية لتقدم العقل البشري Sketch for a Historical Picture of the Progress of the Human Mind"، الصادر في سنة 1793، موظفا فيه أسلوبين منهجيين في التنبؤ، دأب المحللون على توظيفهما بشكل مكثف في عهدنا المعاصر، ألا وهما أسلوب التنبؤ الاستقرائي Induction Forecasting، وأسلوب التنبؤ الشرطي Conditional Forecasting. وقد نتج عن الجدل حول التحقيب الزمني للدراسات المستقبلية بين المفكرين خلال هذه المرحلة بروز ثلاثة أبعاد لشتى مسارات الظاهرة الاجتماعية أو السياسية محل الدراسة والتحليل، يمكن التمييز فيما بينها، وهي:

- **الممكن Possible**؛ أي الاحتمال المعقول الذي يمكن أن تأخذه الظاهرة، انطلاقًا من مؤشرات قائمة لبلوغه.
- **المحتمل Probable**؛ وهو إحدى احتمالات تطور الظاهرة، التي مؤشرات غير متوفرة في الواقع.
- **المفضل أو المرغوب Preferable**؛ وهو الاحتمال المرغوب تحقيقه بشأن الظاهرة محل الدراسة والتحليل مع محدودية المؤشرات الموضوعية لبلوغه.

-2- مرحلة التخطيط:

وهي المرحلة التي تنظر للمستقبل من زاوية دولة معينة أو إقليم معين، وشهدت تأسيس الحكومة السوفيتية في عام 1921م للجنة أوكلت لها مهمة تصميم خطة حكومية لتعميم الكهرباء في مختلف أنحاء الإتحاد السوفيتي خلال خمس سنوات. وهي الخطة التي شكلت

منعطفًا في ميدان الدراسات المستقبلية. مما فسح المجال واسعا أمام دراسة التغير والتكيف وكيفية التفاعل بينهما. وكان لهذا التحول انعكاسه الإيجابي على المحللين الغربيين، وتزامن ذلك مع صدور مجلة الغد في بريطانيا عام 1938م، وهي المجلة التي ألحت على ضرورة تأسيس وزارة للمستقبل في بريطانيا. وقد ألفت النتائج المأساوية للحرب العالمية الثانية بظلالها القاتمة على الدراسات المستقبلية، لكن الفيلسوف الفرنسي غاستون بيرغر Gaston Berger تحدى هذه الرؤية التشاؤمية وأسس عام 1957م المركز الدولي للاستشراف Centre International de Prospective، بهدف حث الباحثين على رؤية الغد بنظرة أكثر تفاؤلية، حيث تمحورت أبحاثه حول جانبين:

الجانب الأول؛ يكمن في عدم الفصل بين الظاهرة الاجتماعية من جهة، والتطور التكنولوجي من جهة أخرى. من هنا بدأ الاهتمام بطبيعة العلاقة بين الميدانيين من خلال دراسة أثر التطور التكنولوجي على الظاهرة الاجتماعية محل الدراسة والتحليل. وما لهذه العلاقة من انعكاس إيجابي على الثورة المنهجية التي أحدثتها، فباتت العلاقة الترابطية بين ما هو تقني، وما هو اجتماعي، والتفاعل بينهما من بين مبادئ الدراسات المستقبلية، وصارت بؤرة اهتمام تقنيات الدراسات المستقبلية تدور حول سبل بحثية تجمع بين التطور التقني، والتطور الاجتماعي المستقبلي.

الجانب الثاني؛ يتمحور حول توجيه التحليل المستقبلي صوب الآثار الطويلة المدى والاتجاهات، وليس على الأحداث والوقائع. ولتحديد الفترة الزمنية للمدى الطويل للدراسات المستقبلية، قام تصنيف مينوسوتا بالإشارة إلى خمسة أبعاد:

- **المستقبل المباشر؛** ويمتد لسنتين.
- **المستقبل القريب؛** ويمتد من سنتين إلى خمس سنوات.
- **المستقبل المتوسط؛** ويمتد ما بين خمس إلى عشرين سنة.
- **المستقبل البعيد؛** ويمتد ما بين عشرين سنة إلى خمسين سنة.
- **المستقبل غير المنظور؛** ويمتد إلى أكثر من خمسين سنة.

عرفت الدراسات المستقبلية قفزة نوعية إثر تأسيس بيرغر لمركزه بفضل ما قام به العالم الفرنسي بيرتراند دو جوفنيل Bertrand De Jouvenel بمساهمة مؤسسة فورد الأمريكية، واستطاع إعداد مشروع المستقبلات الممكنة Futuribles، يقر فيه أن المستقبل ليس قدرا، بل مجال لممارسة الحرية من خلال التدخل الواعي في بنية الواقع القائم باتجاه "المفضل"، ما يعني أنه يجب النظر إلى المستقبل كمتعدد، وليس مفردا. ويعد مؤلفه "فن التنبؤ" بمثابة ثورة منهجية في ميدان الدراسات المستقبلية، إذ فسر فيه طريقة عمل هيئات التنبؤ Forum Provisionnel، التي تتكفل بإعداد الدراسات المستقبلية لدولة ما.

لقد ارتبط ظهور الدراسات المستقبلية، والحاجة إلى استشراف المستقبل ومعرفة آفاقه بالضرورات العسكرية والإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية عقب نهاية الحرب العالمية الثانية، لتتحم الدراسات المستقبلية بعد ذلك ميادين مدنية ذات توجهات تجارية وتكنولوجية وتعليمية وفكرية كالمؤسسات أو المراكز الفكرية Think Tanks التي تضم عددا من المفكرين الاستراتيجيين والخبراء في العلاقات الدولية، وهي مؤسسات في خدمة المراكز الثلاثة الكبرى لصنع القرار الأمريكي: البيت الأبيض، الكونغرس، والبنتاغون . هذا الأخير الذي تفتن لأهمية الدراسات المستقبلية في توظيفها لخدمة الأمن القومي الأمريكي.

واضطلعت مؤسسة راند Rand بدور بارز في توظيفها لتقنية دلفي Technique Delphi. وكان للعالم الأمريكي هيرمان كان Herman Kahn الفضل الكبير في تطوير تقنية السيناريو Scenario Technique. ثم انتقلت الدراسات المستقبلية إلى الجامعات والمراكز البحثية المتخصصة بفضل جون ماكهيل في مركز الدراسات التكاملية بجامعة هيوستن وهاولد لينستون في بورتلاند وجيمس دايتور في هاواي. وطغى على توجهاتهم الطابع التكنولوجي والاجتماعي والعلمي.

وعلى غرار الولايات المتحدة الأمريكية، بادرت بريطانيا عبر جامعة ساسكس Sussex University بإنجاز وحدة للدراسات المستقبلية بشأن تطوير توظيف التكامل المنهجي Interdisciplinary ونقد النماذج العالمية. في حين، تمحورت جهود الدول الاشتراكية سابقا في ميدان الدراسات المستقبلية حول المتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية، ومدى تأثيرها على مستقبل الظاهرة الاجتماعية في قالب علمي دقيق.

-3- مرحلة النماذج العالمية:

أدى بروز موضوعات دولية كأسلحة الدمار الشامل والإرهاب الدولي والتدخل الإنساني والبيئة إلى ظهور مرحلة النماذج العالمية. ومن أبرز مفكري النماذج العالمية في إطار اللعبة العالمية الكبرى Great Logistic Game العالم الأمريكي بكمنستر فولر Buckminster Fuller، الذي يعد من أهم رواد المدرسة المعيارية في الدراسات المستقبلية. وقد بادر نادي روما بعقد أول اجتماع في روما سنة 1968، بمشاركة زهاء ثلاثين عالما من عشر دول. إذ تمحورت دراساته حول العلاقة الترابطية بين ظاهرة الاعتماد المتبادل المتنامية بين مختلف المجتمعات وتطوير تقنيات الدراسات المستقبلية، للوقوف عند شتى الاحتمالات للظواهر العالمية. وقد كان للتقرير الأول لنادي روما أثره البالغ، نتيجة النظرة التشاؤمية لمستقبل العالم.

ومن بين المبادئ التي تركز عليها الدراسات المستقبلية في النماذج العالمية، ما يلي:

- ضبط المقومات المتسببة في انهيار النظام الدولي أو بقاءه في حالة توازن. وهو ما تطرق إليه العالم بروغوجين Progogine فيما يسمى بفلسفة عدم الاستقرار Philosophy of Instability، والتي كان لها الفضل في بلورة مفهوم النظام في الدراسات المستقبلية.
- ضبط ميكانيزمات التكيف المتاحة للنظام الدولي لمجابهة التحولات المتوقعة.
- ضبط قدرة الوحدات السياسية، ومواردها من القوة لمجابهة التغيرات الممكنة.
- ضبط شرعنة تدخل القوى الخارجية للحفاظ على توازن النظام، والحيلولة دون اختلاله.
- جعل عملية التغير هي القاعدة، وليست الاستثناء.

ومهما يكن، فإن تطور الدراسات المستقبلية مر باتجاهين رئيسيين:

- **اتجاه المؤسسات ومراكز الأبحاث والدوريات العلمية نحو دراسات مستقبلية ذات توجه عالمي أكثر منها إقليمي أو لدول معينة، وذات طابع شمولي أكثر منها التخصص في قطاع معين دون غيره؛** حيث تتضمن أوروبا حاليا 124 هيئة تعمل في مجال الدراسات المستقبلية، 67% منها تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات العسكرية. وتنفق الدول المتقدمة ما يقارب عن 97% على الدراسات المستقبلية. وتعد الجمعية العلمية World Future Society، والتي تصدر مجلة The Futurist، والفيدرالية العالمية للدراسات المستقبلية World Future Studies Federation، التي تصدر نشرة ربع سنوية بعنوان Futures Bulletin: من أهم الجمعيات العلمية في مجال الدراسات المستقبلية التي تعمل على تشجيع تعددية الأطروحات المستقبلية من خلال استقراء وتحقيق التوازن بين الخيارات المستقبلية المتاحة والحلول المستقبلية المفضلة.
- **الاتجاه المنهجي في الدراسات المستقبلية؛** فهناك من يفترض بأن البوادر الأولى للدراسات المستقبلية على أسس منهجية علمية تقوم على تطوير المناهج الكمية والاستقرائية والإسقاطية، والتطور التدريجي للنظر للعلاقات الدولية كلعبة صفرية Zero Sum Game بدلا من لعبة غير صفرية Non Zero Sum Game، تعود إلى دراسة العالم الفرنسي دو كوندورسيه الموسومة بـ "مخطط لصورة تاريخية لتقدم العقل البشري Sketch for a Historical Picture of the Progress of the Human Mind، الصادرة سنة 1793.

ثانيا: النسق المفاهيمي للدراسات المستقبلية.

لقد تعددت التعاريف وتنوعت بشأن مفهوم الدراسات المستقبلية نظرا لحدائتها وتعقدها في آن واحد. فلكل مجتمع معياره في تصنيف العلوم في الوقت الذي تخضع فيه الدراسات المستقبلية لقوانين مستمدة من علوم الرياضيات والاحتمالات والإحصاء، والتي يتوصل من خلالها الباحث المستقبلي إلى نتائج تتسم بالدقة واليقينية.

تعرف الجمعية الدولية للمستقبلات الدراسات المستقبلية بأنها: "أوسع من حدود العلم وتتعامل مع مجموعة من المستقبلات في فترات زمنية تتراوح بين خمس سنوات إلى خمسين عاما". يبرز هذا التعريف أن حقل الدراسات المستقبلية هو حقل عابر التخصصات يساير الظاهرة الاجتماعية في تنقلاتها مكانا وتعاقباتها زمانا، إذ أنه أشمل وأوسع من العلم في حد ذاته.

ويعرف إدوارد كورنيس الدراسات المستقبلية بأنها: "العلم الذي يرصد التغير في ظاهرة معينة ويسعى لتحديد الاحتمالات المختلفة لتطورها في المستقبل، وتوصيف ما يساعد على ترجيح احتمال على غيره". وهو تعريف يبدو أنه ضيق لأنه يقرب الدراسات المستقبلية بالعلم وانتقاء احتمال أرجح من بين جملة من الاحتمالات.

وهناك من يعرفها بأنها: "مجموعة من البحوث والدراسات التي تهدف إلى الكشف عن المشكلات ذات الطبيعة المستقبلية، والعمل على إيجاد حلول عملية لها، كما تهدف إلى تحديد اتجاهات الأحداث وتحليل المتغيرات المتعددة للموقف المستقبلي، والتي يمكن أن يكون لها تأثير على مسار الأحداث في المستقبل". وثمة من يعرفها بأنها: "التنبؤ المشروط من منظور احتمالي وعلمي نسبي". "كما أنها عبارة عن: "تخصص علمي يهتم بصقل البيانات وتحسين العمليات التي على أساسها تتخذ القرارات والسياسات في مختلف مجالات السلوك الإنساني، مثل الأعمال التجارية والحكومية والتعليمية، والغرض من هذا التخصص مساعدة متخذي القرارات أن يختاروا بحكمة من بين المناهج البديلة المتاحة للفعل في زمن معين.

ولعل أدق تعريف للمستقبلية هو ما تناولته مجلة "World Future Society" والقائل بأن المستقبلية هي: "دراسات تستهدف تحديد وتحليل وتقويم كل التطورات المستقبلية في حياة البشر في العالم أجمع بطريقة عقلانية موضوعية... وإن كانت تفسح مجالاً للخلق والإبداع الإنساني وللتجارب العلمية ما دامت هذه الأنشطة تساهم في تحقيق هذه الأهداف".

وفضلا عن ذلك، فإن الدراسات المستقبلية تخضع للقضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية ما يترتب عنه اختلافات مفاهيمية كالخطيط بشتى أنواعه(قصير الأجل-متوسط الأجل-طويل الأجل)، التنبؤات، الإسقاطات، الاستشراف. أما التخطيط Planification؛ فهو تلك العملية التي تعيد من خلالها السلطة المركزية صياغة هيكلها الاقتصادية والاجتماعية بواسطة مجموعة من السياسات المتكاملة والمتاحة لها والتي تحرص على تنفيذها الفعلي ومتابعتها.

كما يعرف التخطيط بأنه مجموعة من الخيارات التي تمثل القناة المركزية لإحداث تغييرات في التوجه الإنمائي في المجالين الاقتصادي والاجتماعي باتخاذ الوسائل والآليات المنوطة بتمويلها. وللتخطيط ثلاث طرق رئيسية، وهي :

- **التخطيط المتتالي**؛ ويتمثل استقلالية كل مستوى من التخطيط على المستوى الذي يليه وهكذا دواليك. وتستعمل هذه الطريقة عند توافر الوقت المطلوب.
- **التخطيط المتوازي**؛ ويتضمن التخطيط لمستويين أو أكثر في توقيت متزامن، ويتوقف مدى نجاعة هذه الطريقة عند تحقيق تنسيق دقيق بين شتى المستويات وتوافر زمن محدود للتخطيط.
- **التخطيط المختلط**؛ هو حصيلة ومزيج بين الطريقتين السابقتين. فيبدأ التخطيط على المستوى الأعلى ثم يتبع ذلك التخطيط المتوازي لبقية المستويات في توقيت متزامن ثم التنسيق والإشراف والمتابعة. وكنه هذه الطريقة يفسح المجال لانتهاج الطريقة المتوازية لجميع أجزاء الخطة مع الاحتفاظ بالسرية لتخطيطها بالطرق المتتالية.

وتمر عملية التخطيط بخمس مراحل، وهي: مرحلة تحديد الأهداف بمختلف أبعادها القصيرة والمتوسطة والطويلة المدى، ومرحلة تجميع الحقائق والبيانات وتقويم الإمكانيات المتيسرة، ومرحلة استخدام الأسلوب العلمي للتنبؤ، ومرحلة تحديد البدائل وتقويمها، وأخيرا مرحلة التنفيذ والتقويم .

وهناك من يقرن التخطيط بمصطلح الإستراتيجية؛ أي التخطيط الإستراتيجي .وهنا تجب الإشارة إلى أن الدراسة المستقبلية تتباين عن الدراسة الإستراتيجية. إذ تهتم الدراسة المستقبلية بالإحاطة المعرفية حول احتمالات ما سوف تتحقق في المستقبل؛ أي نتائجها متعددة الاحتمالات مع محاولة ترجيح الاحتمال الأقرب لإلى الواقعية دون الحاجة إلى التوصل إلى نتيجة بعينها .بينما يرتبط التخطيط الاستراتيجي بهدف ما مسبق مع الإصرار على ترجمته إلى واقع ملموس. والعلاقة بينهما علاقة تلازم، لأن الدراسة المستقبلية تساعد بكثير في توجيه بوصلة التخطيط الاستراتيجي.

بينما تنبثق **التنبؤات Predictions** عن الفكرة التي مفادها أن المستقبل موضوع معطى مسبق، وما هو مطلوب هنا إمطة اللثام عنه فحسب. وترسم التنبؤات صورة تفصيلية لمستقبل التشابكات المختلفة، وبالتالي يمكن التنبؤ بما ستؤول إليه الظاهرة الاجتماعية في المستقبل المنظور انطلاقا من المعطيات المحيطة بها حاضرا وكيوننتها ماضيا. في حين يتمثل **الإسقاط** في ذلك المفهوم، الذي يستعمل في تحليل الدراسات قصيرة المدى لاستنباط التوجهات العامة والعلاقات الكمية المستشفة من مسايرة ماضي الظاهرة الاجتماعية محل الدراسة والتحليل.

أما الاستشراف Prospectivity؛ فهو عبارة عن عملية علمية منظمة لمجموعة من التنبؤات المشروطة، التي تتضمن المعالم الرئيسية لمجتمع معين أو مجموعة من المجتمعات لحقبة زمنية لا تتجاوز عشرين سنة. والاستشراف هو عملية بعيدة عن أمور التكهن والاعتبارات الشخصية، ويخضع للأساليب العلمية، التي تحلل الماضي وتفسر الحاضر، ويدرس العلاقة السببية بين العوامل والمتغيرات المؤثرة. ما يعني أن الاستشراف يستند إلى قاعدة صلبة من البيانات العلمية والمعلومات الدقيقة كميًا ونوعيًا بشأن الظاهرة الآنية حاضرا وأصولها التاريخية ماضيا، باعتبارها جزءا مهما في التنبؤ بالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية في المستقبل. كما تضبط قائمة بالأولويات والأهداف الاجتماعية للمجتمع مستقبلا، والتي من خلالها يستشرف أحداث المستقبل، مستهدفا مدى احتمال وقوعها.

ولكن الجدل مازال محتدما حول علمية أم فنية الدراسات المستقبلية، أم كليهما معا إذ تباينت الآراء بين من يراها "علما"، ومن يراها "فنا"، ورأي ثالث توليفي بين العلم والفن.

التيار الأول: الدراسات المستقبلية علم

يعد هربرت جورج ويلز أول من وظف مصطلح "علم المستقبل" عام 1902 في أبحاثه، وقدم إضافات عميقة في تأصيل الاهتمام العلمي بالدراسات المستقبلية. وهناك إجماع على أن أوسيب فلختهايم Ossip Flechtheim هو أول من تطرق إلى مصطلح "علم المستقبل" سنة 1943. ويعتبر فلختهايم "علم المستقبل" فرعا من علم الاجتماع، وأقرب إلى علم الاجتماع التاريخي، رغم ما بينهما من اختلافات أساسية؛ فبينما يهتم الأخير بأحداث الماضي، يستشرف "علم المستقبل" أحداث الزمن القادم، باحثا في احتمالات وقوعها.

التيار الثاني: الدراسات المستقبلية فن

ينتقد فراد بولاك Fred Polak فلختهايم في مؤلفه تصورات المستقبل أن المستقبل مجهول، فكيف نرسي علما على المجهول. وتسمية "علم المستقبل" تسمية مبالغ فيها، توشك أن توحى بأن المستقبلية تدرك بوضوح غايتها، وقادرة على بلوغ نتائج مضمونة حقا، وهو أمر مخالف للحقيقة.

ويؤكد برتراند دي جوفنال في مؤلفه "فن التكهن" الصادر سنة 1967 أن الدراسة العلمية للمستقبل "فن" من الفنون، ولا يمكن أن تكون علما، بل وينفي دي جوفنال ظهور علم المستقبل. فالمستقبل حسبه ليس عالم اليقين، وإنما عالم الاحتمالات، والمستقبل ليس محددًا يقينا، فكيف يكون موضوع علم من العلوم.

التيار الثالث: الدراسة المستقبلية علم وفن في آن واحد

يُدرج التيار الثالث الدراسة المستقبلية ضمن "الدراسات البيئية" كفرع جديد ناتج عن حدوث تفاعل بين تخصص أو أكثر مترابطين أو غير مترابطين. وفي هذا الصدد، يقر المفكر مهدي المنجرة: "أن الدراسة العلمية للمستقبل تسلك دوما سبيلا مفتوحا يعتمد التفكير فيه على دراسة خيارات وبدائل، كما أنها شاملة ومنهجها متعدد التخصصات". وهي في نظر البعض الآخر نتاج لعملية تفاعلية بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية، وهي ليست علما، وإنما تبني رؤاها على العلوم المختلفة. إنها مجال معرفي بيني Interdiscipline متداخل وعابر للتخصصات وتقنياته كل المعارف والمناهج العلمية، ومفتوح على الإبداعات البشرية التي لا تتوقف على الفنون والآداب والعلوم. مما يعني أن الدراسات المستقبلية حقل شامل ومتعدد التخصصات العلمية والفنية على حد سواء.

وحسب توجهات استطلاع الرأي العام التي تبنتها الجمعية الأمريكية لمستقبل العالم حول الاسم الذي ينبغي أن يطلق على هذا النوع من الدراسات، والمنشور في مجلتها الشهرية المستقبلية Futurist في شهر فيفري 1977، أن أغلب الآراء؛ أي بنسبة 72% تتجه صوب تفضيل مصطلح الدراسات المستقبلية ومرادفاته، بينما صوت بنسبة 14% فقط لصالح مصطلح "علم المستقبل". "ما يدل أنها حقل بيني وليس علم قائم بذاته أو فن قائم بذاته.

خصائص الدراسات المستقبلية:

من خلال تحديد ماهية الدراسات المستقبلية، يمكن استخلاص مميزاتاها على النحو التالي :

- أنها الدراسات التي تعتمد الأساليب العلمية في دراسة وتحليل الظواهر الخفية.
- تتضمن الدراسات المستقبلية المساهمات الفلسفية والفنية جنبا إلى جنب مع الجهود العلمية.
- أنها الدراسات التي تعالج المستقبل في آجال زمنية تتراوح بين 5 سنوات و50 سنة.
- تتميز الدراسات المستقبلية بتحليل المعطيات بالاستناد إلى الواقع واتجاهات الأحداث.

و فضلا عن تلك الخصائص، ثمة خصائص منهجية أخرى يراعى توافرها في الدراسات المستقبلية، نذكر أهمها فيما يلي :

- الشمول والنظرة الكلية للظاهرة محل الدراسة والتحليل.
- مراعاة التعقيد؛ وهو ما يتطلب النظر إلى الظاهرة المركبة في مجملها من خلال منهج عابر التخصصات.
- القراءة الجيدة للماضي.

- المزج بين الأساليب الكمية والأساليب الكيفية في العمل المستقبلي.
- الحياد العلمي والموضوعية والأمانة العلمية.
- العمل المشترك والإبداع الجماعي عن طريق فريق عمل متفاهم ومتعاون ومتكامل.
- التعلم الذاتي والتصحيح المتتابع للتحليلات والنتائج؛ فالدراسة المستقبلية لا تعد دفعة واحدة وإنما عبر عملية متعددة المراحل يتم فيها إنضاج التحليلات وتعميق الفهم وتدقيق النتائج من خلال دورات متابعة للتعلم الذاتي والنقد الذاتي وتلقي تصورات أطراف وقوى مختلفة وانتقاداتهم واقتراحاتهم والتفاعل معها من خلال اللقاءات المباشرة والأدوات غير المباشرة لإشراك الناس في تصور وتصميم المستقبلات.